

دور الأمم المتحدة في العراق

أشرف جهانجير قاضي

وظل فريق الأمم المتحدة في العراق الحالي يقدم المساعدات إلى الحكومة العراقية وإلى العراقيين منذ عام ٢٠٠٣ رغم القيود التي يفرضها الوضع. وتعمل الأمم المتحدة من خلال الموظفين الوطنيين داخل العراق، كما أنشأت شبكات عاملة مع الشركاء الوطنيين في شتى ربوع البلاد، مما يجعل من الممكن النظر في تقديم المساعدة في العراق.

إن العمل جارٍ لتعزيز الشراكات التنفيذية مع الفريق القطري والمنظمات غير الحكومية من خلال تقاسم نظم إدارة المعلومات وزيادة التنسيق وتعزيز قدرات الشراكة. وما زالت المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية تعمل داخل العراق وهم شركاء مجربون في تقديم المساعدة الإنسانية الفورية. بيد أن هذه المنظمات تحتاج إلى دعم مالي إذا كان لوجودها وعملياتها أن يستمر. ومن الضروري أيضاً لأنشطة المساعدة في المستقبل تحديد الفاعلين المحليين باعتبارهم وسيلة لتقديم الإغاثة والمساعدات الإنسانية إلى المناطق الأكثر تضرراً والفئات الضعيفة من السكان العراقيين.

وستواصل الأمم المتحدة العمل مع الحكومة العراقية لتقديم المساعدة سويًا إلى أكثر السكان العراقيين المتضررين. غير أن نطاق الأزمة الإنسانية الراهنة يتجاوز قدرة الحكومة العراقية، ولذا كان لزاماً على الأمم المتحدة أن تزيد من الأنشطة الإنسانية الحالية لتناسب مع الاحتياجات المتزايدة حينما أمكن. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن الأمم المتحدة ملتزمة بالعمل مباشرة مع المحافظات والمناطق وقادة المجتمعات المحلية لضمان أن التدخلات مصممة خصيصاً للظروف الفريدة في كل مقاطعة.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإن الأزمة الإنسانية لها آثارها من حيث التدفق الخارجي والأمن والوصول إلى الفئات الضعيفة. لذا ينبغي على البلدان المجاورة ومجتمعات المنظمات غير الحكومية التابعة لها أن تشارك في قرارات الاستجابة. والممرات الإنسانية بين هذه البلدان بحاجة إلى التطوير وقد بدأت بالفعل مناقشات تهيئية بشأن التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة الشقيقة في هذه البلدان.

أشرف جهانجير قاضي هو من كبار الدبلوماسيين الباكستانيين والسفير السابق في الولايات المتحدة، هو الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق.

العراق www.uniraq.org

www.irffi.org .١

الموارد الملائمة

كان من المفترض قبل منذ ثلاث سنوات أن يكون العراق على طريق التعافي والتنمية. وانعكس هذا في إنشاء وتفويض مرفق الصناديق الدولية لتمير العراق، والذي يشكل في الأساس صندوق تنمية مما يعني نتيجة لذلك أنه لا يشكل آلية ملائمة أو فعالة لتمويل المشروعات الإنسانية. ولهذا لا بد من إيجاد آلية تمويل منفصلة للاستجابة السريعة.

وفي الماضي كانت العراق نفسها دولة تقدم المنح، وتعتبر عموماً على أنها دولة ثرية. ولذلك تحجم الجهات المانحة عن إضافة المزيد من الأموال للمساعدة الإنسانية للأموال المخصصة بالفعل للعراق، وربما يفضلون بدلاً من ذلك تحويل الموارد إلى أوضاع إنسانية أخرى تعاني من نقص الأموال. وبغض النظر عن مقدار الموارد التي قد تكون متاحة تحت تصرف الحكومة العراقية، فإنها تفتقر إلى القدرة على تخطيط البرامج التي تتعامل مع هذه الموارد لتلبية احتياجات سكانها. ولذلك، فإن المجتمع الإنساني الدولي يتطلب استثمارات المانحين من أجل تلبية الاحتياجات الفورية والملحة ومن أجل تقديم الإغاثة الفورية للعراقيين فضلاً عن تقديم الدعم اللازم لتعزيز جهود الحكومة العراقية.

ونظراً إلى الحاجة الماسة إلى المساعدة وعدم قدرة الحكومة العراقية أو المجتمع الإنساني على توفير هذه المساعدة، بدأت الجماعات المسلحة وقادة المجتمع (السياسية والدينية و/أو القبلية) في ملء الفراغ بما يناسبها من أشكال الرعاية الاجتماعية. ومع أن هذه المبادرات تعالج بعض الاحتياجات الأساسية لبعض قطاعات السكان، ولو بطريقة طائفية، فإن لها آثاراً ترتب عليها على المدى الطويل، لاسيما المساعدة التي تقدمها الجماعات المسلحة التي قد تستخدمها لرفع أسهمها والتأثير فيما بين المجتمعات، وبالتالي تقليص إمكانية وجود حيز إنساني حيادي في العراق.

الوصول والأمن

في حين تقدر الأمم المتحدة مساعدة القوات متعددة الجنسيات/العراق لتغطية نفقات النقل والأمن داخل العراق، إلا أن الأمم المتحدة لا يمكن أن يُنظر إليها على أنها محايدة نتيجة لذلك. والحياد أمر ضروري للعمليات الإنسانية، ولذا فإن الأمم المتحدة تحتاج إلى تحديد وسائل سفر مستقلة تلبى المعايير الأمنية مع توفير درجة الوصول اللازمة لأنشطتها.

تمكن فريق الأمم المتحدة في العراق والمساعدات الإنسانية المقدمة من المنظمات غير الحكومية حتى الآن من الحيلولة دون حصول انهيار شامل في الخدمات الاجتماعية الأساسية. كما تم تحاشي تفشي الأمراض الخطيرة، إضافة إلى إطلاق الحملات الصحية والتعليمية لملايين من المواطنين بالتعاون مع حكومة العراق والمجتمع المدني. وساعد توفير مياه الشرب وحصص إعاشة الطوارئ والإمدادات الطبية والسلع غير الغذائية في تقديم إغاثة مؤقتة للنازحين داخلها والمناطق المجاورة الضعيفة. ولكن كل هذه المكاسب التي تم تحقيقها معرضة للخطر إذا لم يتم توفير المزيد من الاستثمار من جانب حكومة العراق فضلاً عن مساهمة المجتمع الإنساني الدولي، للتأكد من أن نظام التوزيع العام العراقي وأنظمة الرعاية الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي مستمرة في عملها.

ويبدو أن نطاق المساعدة الإنسانية المطلوبة يتجاوز القدرة الحالية للحكومة العراقية، ولهذا يتطلب الأمر دعماً كافياً من المجتمع الإنساني لضمان الاستجابة الفورية للاحتياجات الإنسانية المتزايدة للعراق.

الافتقار إلى الحيز الإنساني

كما تتطلب عملية تقديم المساعدة توفير بيئة عملية مواتية، إلا أن الحيز المتوفر للمساعدة الإنسانية قد تضائل بشكل كبير مع تصاعد العنف والهجمات مما ترك المواطنين يواجهون مخاطرة مزدوجة، حيث انقطعت المساعدات الإنسانية من أغلب الجهات والمصادر في وقت ازدادت فيه الحاجة والطلب على هذه المساعدات بشكل أكبر. وتعرضت قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة بفعالية تجاه الأزمة إلى الشبهات بسبب تقييد الحيز الإنساني بدرجة كبيرة وبسبب المعايير الأمنية مما أدى إلى تفشي الاعتقاد بافتقار الأمم المتحدة الافتقار إلى الحيادية وعدم التحيز في العراق. ونتيجة لضيق حيز المساعدات الإنسانية، اضطرت الأمم المتحدة أن تلجأ بشكل موسع إلى أسلوب الإدارة عن بعد عن طريق قيامها بأعمالها وتنفيذها من خلال الشركاء من المنظمات غير الحكومية والهيئات المجتمعية إضافة إلى الاعتماد على الشركاء الحكوميين. وتتم إدارة العمليات الحالية من الأردن والكويت، وأية استجابة موسعة يمكن أن تتطلب المزيد من التواجد الإقليمي. ويمكن تبني بعض الطرائق لأنشطة التنمية لتقديم المساعدة وجمع البيانات وتنفيذ المشروعات. وثمة حاجة لمزيد من مركزية إدارة المعلومات للتأكد من توافق البيانات والمصادقية وتيسير التخطيط الملائم والمراقبة للاستجابة.